مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى
بشأن التعليم وتطوير المنظومة التعليمية

واقع التعليم والتحديات التي يواجهها:

التعليم هو السبيل الأمثل لصناعة التقدم ورقي الأمم، والعامل الحاسم في إعداد الثروة البشرية لمواجهة تحديات القرن الجديد، والأداة الرئيسة والفاعلة في التنمية الشاملة المتوازنة للأوطان.

فما هي أبرز ملامح التعليم الحالية في مجتمعاتنا ؟ وما هي التحديات الحقيقية التي يواجهها ؟

لقد بذلت جهود في مسيرة التعليم عبر العقود الثلاثة الماضية،وأدت إلى تحقيق كثير من الإنجازات الموفقة تمثلت في زيادة مستمرة للملتحقين بالتعليم واستيعاب أكبر في مؤسساته، وخفض نسبة الأمية، ومضاعفة الإنفاق والتوسع بمجانيته. وعلى المستوى النوعي تم الاهتمام بالمناهج وبتطوير كفاءة المعلمين، والاستعانة بالبحوث التربوية لتحديث برامج التعليم.

ومع ذلك فإن أوضاع التعليم في منطقتنا لا تزال كماً وكيفاً دون مستوى الطموحات وعاجزة عن مواجهة التحديات التي يموج بها واقع دول المنطقة بل إن أوضاع التعليم تتعرض اليوم إلى كثير من النقد وعدم الاقتناع بنجاح الأجهزة المسئولة في مواجهة تحديات كثيرة، مثل :

١. لم يتحقق الاستيعاب الكامل لمن هم في سن التعليم. حيث تتراوح نسب الاستيعاب بين (٥٨,٧٪ . ٩٨,٢٪).

٢. استمرار الفاقد التربوي المتمثل في التسرب والرسوب.

٣. لم يتم التخلص من الأمية بين الكبار. ورغم وضع عدة خطط زمنية للتخلص من الأمية فإن الأمية ما زالت تتفشى في دول المجلس.

وعلى المستوى النوعي :

١. إن الفجوة العلمية والتقنية بين دولنا والدول المتقدمة تمثل تحديا مهما لنظم التعليم. وتشكل المقياس الحقيقي لنجاح نظم التعليم وفشلها في بلوغ رسالتها. ومن المؤكد أن تحقيق أية تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة لن يتم دون الوصول إلى سد هذه الفجوة.

٢. عدم مواكبة حركة تطوير المناهج لمتطلبات التطوير، وغياب التخطيط المستمر للمناهج بمعناها الشامل.

٣. قصور في القوة البشرية ذات الكفاءة العالية المسّيرة لبرامج التعليم، بسبب ضعف جاذبية واستقطاب أنظمة التعليم لمثل هذه الكفاءات، وسيطرة المركزية في الإدارة.

٤. تراجع للدور المؤثر الذي ينهض به المعلمون، وشيوع الظواهر السلبية لضعف الإعداد وفقدان المعلم لمكانته المهنية والاجتماعية، وما زالت أغلبية دول المجلس تستعين بمعلم الضرورة من غير المواطنين الذين يتم التعاقد معهم بأيسر المزايا. ومن المعلوم أن الكفاءات البشرية المواطنة المدربة والكفؤة هي الأقدر على تفهم أهداف التعليم ومتطلبات واحتياجات المجتمع الذي تعيش فيه.

وفي مجال التعليم العالي نلاحظ المشاهد التالية في معظم دول المجلس :

١. غياب التخطيط الشامل بعيد المدى لنمو هذا النوع من التعليم، وسيطرة النمطية على برامجه، وضعف مخرجات بعض التخصصات، وطغيان التخصصات النظرية على العلمية فيه، والنقص الواضح في أعضاء هيئة التدريس من المواطنين، بل وشيوع ظاهرة التسرب بينهم طلباً للالتحاق بوظائف أخرى خارج إطار التعليم العالي.

٢. تعتمد بعض الجامعات في دولنا على الحد الأدنى من ضبط الالتزام بمقاييس ومعايير الجودة في الجامعات، نتيجة لاشتداد الطلب على الالتحاق بالتعليم العالي، وقصور الإمكانات المتاحة.

٣. ارتفاع نسبة الفاقد في التعليم العالي المتمثل في انخفاض كمية المخرجات.

٤. رغم وجود اجتماعات تنسيقية على مستوى دول المجلس في مجال التعليم إلا أن تفعيل النظرة التكاملية في معالجة التحديات التي تواجه هذا النظام تكاد تكون معدومة.

٥. ما زالت برامج التعليم التقني، التي تشكل أحد وسائل التنويع في مجال التعليم العالي، دون المستوى المطلوب، ولا تتوافر بالعدد الكافي للطلب المتزايد عليه.

وإذا كانت مجتمعاتنا في دول المجلس تشهد الآن الكثير من التحولات في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية التي تؤثر تأثيراً بالغاً على أمن ورفاه واستقرار منطقتنا، وتبرز تغيرات كبيرة في دور الأسرة والروابط الاجتماعية وأنماط السلوك والعادات والقيم والمواقف والمفاهيم، فإن الوضع يدعونا إلى مواجهة حقيقية وفاعلة لهذه التحديات، ويؤكد ضرورة أن تنهض برامج التعليم في كافة مستوياته بمسئوليات معالجة سريعة لسلبيات التراجع المستمر لدور التعليم، والالتفات مباشرة إلى تحسين الإنفاق عليه، فما زالت قضايا المال والتمويل والإنفاق على هذا المجال الحيوي دون الطموحات. وأمام تزايد القاعدة السكانية وتزايد الطلب على التعليم، لا بد من مواقف إيجابية أكثر تأثيراً في تحسين برامج التعليم وإخراجها من دائرة الأزمة التي تعاني منها.

ولا ينبغي تفويت سرعة معالجة الظواهر السلبية التي أفرزتها برامج تعليمية لا تتصل اتصالا مباشراً بعالم سوق العمل والاحتياجات الحقيقية للتنمية كالبطالة وغلبة التخصصات النظرية وضعف الإعداد ونقص المهارات.

وعليه فإن الهيئة الاستشارية تتقدم بالمرئيات التالية :

المحور الأول: عام.

المحور الثاني: التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

المحور الثالث: التعليم العام.

المحور الرابع: التعليم العالي.

المرئيات :

المحور الأول : عام :

١- تقوية العلاقة التنظيمية بين الجهات المشرفة على التعليم والتدريب والتوظيف تحقيقا للتكامل والترابط فيما بينها.

٢- التأكيد على دور التعليم في عملية التنمية الشاملة، واعتبار التعليم استثماراً حقيقياً في المستقبل،وضرورة تزويد الفرد في مراحل التعليم بالمعارف والمهارات والقيم التي تمكنه من المساهمة اقتصادياً في بناء مجتمعه.

٣. التأكيد على أهمية العلم والتقنية في التعليم والتدريس، وإعطاء تركيز أكبر على مناهج العلوم والرياضيات ومهارات الاتصال (اللغة العربية واللغة الإنجليزية)، وتوفير الإمكانات اللازمة لنشر الثقافة العلمية والتقنية، واعتبار مهارات الحاسوب جزءاً لا ينفصل عن المهارات الأساسية، ودعم الاستخدام المكثف للتكنولوجيا والمعلوماتية في التعلم والتعليم.

٤. تقوية العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج وكافة المؤسسات المجتمعية، والتركيز بدرجة أكبر على تحقيق المواءمة بين مخرجاته واحتياجات التنمية، وتطوير برامج تأخذ في الاعتبار ظروف التنمية والإمكانات التنافسية المطلوبة لاقتصاديات المنطقة، والتخصصات التي لها ارتباط مباشر بواقع النشاط الاقتصادي في المجتمع، ومد جسور اتصال بين القيادات التربوية والقيادات الفاعلة في المجتمع.

٥. توفير الموارد اللازمة للبنية التحتية للتعليم في جميع مستوياته من مرافق ومبان ومعامل وتجهيزات ومنشآت تعليمية وغيرها.

٦. دراسة السبل التي يمكن من خلالها تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد والإمكانات المتاحة للتعليم، والحد من الفاقد التعليمي (الرسوب والتسرب)، وتحسين البيئة التعليمية للرفع من الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، وتشجيع المؤسسات المحلية والأفراد على المساهمة في التعليم.

٧. سن وتطوير القوانين والأنظمة الموحدة في مجال :

أ) إلزامية التعليم.

ب) التعليم الأساسي.

ج) مجانية التعليم.

د) محو الأمية.

٨. ضمان جودة النوعية في التعليم وإنشاء مجلس إقليمي موحد للاعتماد الأكاديمي NOITATIDERCCA)) في دول المجلس لتقويم مستويات الأداء التربوي مع الاستفادة من جهود المنظمات والجمعيات العالمية في الاعتماد لتقويم البرامج التعليمية.

٩. التأكيد على أهمية صون الهوية العربية الإسلامية، وتعميق الانتماء، وتعزيز وتنمية القيم الإيجابية نحو العمل، والحفاظ على الروابط الأسرية والمجتمعية، وتقدير الحضارة الإنسانية.

١٠. التأكيد على المسؤولية الكاملة للدولة في توفير التعليم مجانا لأبنائها.

١١. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم وإيجاد ضوابط للتحقق من مستوى الجودة فيه.

المحور الثاني: التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

١. نشر التعليم في المرحلة ما قبل المستوى الابتدائية مثل رياض الأطفال ودور الحضانة، وتوفير برامج تنمية الطفولة المبكرة، وتكامل البرامج الوطنية لدول المجلس وإثراء التجربة بالإفادة من التجارب الأخرى، والعمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المختلفة للإسهام بدورها في رفع معدلات الاستيعاب في هذه المرحلة، واعتبار العناية بالطفولة المبكرة جزء من المستوى الأول للتعليم.

٢. التركيز على توفير تعليم مناسب للفئات الخاصة سواء كانت هذه الفئات موهوبين أم فئات لا تملك القدرات العادية (يعانون من مشكلات أو إعاقات ذهنية أو نفسية أو جسدية، مثل التخلف العقلي، التوحد، صعوبات التعلم، الإعاقات السمعية، الإعاقات البصرية، صعوبات النطق والكلام، والاضطرابات السلوكية والانفعالية) للاستفادة من المناهج العادية للمدرسة.

المحور الثالث : التعليم العام :

١. رفع نسب الاستيعاب في التعليم العام، وتوفير المتطلبات اللازمة لمقابلة احتياجات التوسع.

٢. إعادة هيكلة النظام التعليمي بشكل كامل وشامل بما في ذلك إعطاء مزيد من الاستقلالية الإدارية والتربوية للمدرسة وجعلها مسؤولة عن مستوى أدائها، من خلال تطوير معايير أداء وطنية في المواد الأساسية والتي على المدارس بلوغها، والعمل على تطوير الإدارة المدرسية، والعناية باختيار المديرين والقياديين التربويين، وتوظيف التقنية في أعمال الإدارة والتدريب عليها.

٣. تطوير المناهج لتتناسب وخصائص المتعلم الذهنية والنفسية ومراحل تطوره العمري واحتياجاته البيئية تستند إلى رؤية واقعية وعملية مستمدة أساسا من احتياجات

المتعلم وظروفه المجتمعية، ومنهجية علمية تقوم على الاستفادة من الأساليب والتقنيات المتبعة في هذا المجال، وتطوير استراتيجيات التعلم والتعليم بحيث تركز على التفكير المستقل ومهارات النقد الذاتي وحل المشكلات والبحث والابتكار ومهارات التفكير العليا، مع ربط ما يتعلمه الطالب بمشكلات وظروف تطبيقية.

٤. اعتبار التعليم مهنة، كغيرها من المهن التخصصية، تتطلب الاحتراف ووجود المعايير والشروط اللازمة لممارستها والاستمرار فيها وتقويم الكفايات الأساسية فيها والضوابط المناسبة لسلوكياتها وأخلاقياتها، وتطوير برامج إعداد المعلم من خلال التوسع في برامج التدريب وإعادة التأهيل، وتطوير مهام الإشراف التربوي والتوجيه.

٥. التأكيد على أهمية استمرار الجهود في مجال توحيد المناهج الدراسية في التعليم العام لتعزيز التكامل والترابط بين أنظمة التعليم في دول المجلس.

المحور الرابع : التعليم العالي :

١. التوسع في التعليم العالي بجانبيه التقني والجامعي، وفتح المجال أمام أنماط جديدة منه.

٢. تطوير استراتيجيات التعليم والتعلم في التعليم العالي من خلال الرفع من مستويات الكفاءات التعليمية واستحداث الأساليب الابتكارية، وتوظيف التقنية لتوسيع الخيارات أمام المتعلمين للحصول على المعرفة.

٣. توفير الدعم المالي اللازم والحوافز التشجيعية لأعضاء هيئة التدريس، وتهيئة المناخ الأكاديمي الحافز على البحث والدراسة، بما يتفق والدور المتوقع من البحث في زيادة المعرفة والاستجابة لاحتياجات التنمية.

٤. انفتاح الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على المجتمع تطبيقا لمبدأ استمرارية التعليم مدى الحياة، ومحو الأمية الوظيفية، وإدخال أنماط جديدة من مؤسسات التعليم.

٥. وجوب الاهتمام بقضية التعريب في التعليم العالي من أجل وجود لغة علمية واحدة تجمع العلماء العرب وتعزز التعاون العلمي فيما بينهم لتعميق الاستيعاب، مع المحافظة على هوية التعليم والانتقال بمؤسسات التعليم العالي إلى طور إنتاج المعرفة والمشاركة الفاعلة في تيار التطور العلمي والحضاري.